الأمم المتحدة S/2010/240

مجلس الأمن

Distr.: General
14 May 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريرا عن الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو ثالث تقرير يقدم عملا بذلك القرار.

٢ – ويتناول التقرير ما استجدّ من معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور التقرير السابق (S/2010/76) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، مع التركيز على الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩). وهو يقدم موجزا للتطورات السياسية الرئيسية التي شهدتها الفترة قيد الاستعراض، بالإضافة إلى الأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق. ويعرض التقرير ما استجدّ من معلومات عن الأنشطة التي قام بها ممثلي الخاص للعراق، بالإضافة إلى المسائل التنفيذية والأمنية.

ثانيا – موجز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في العراق

ألف – الانتخابات الوطنية

٣ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إجراء انتخابات عامة لمجلس النواب في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠. وقدمت البعثة الدعم إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإلى حكومة العراق طوال العملية. وصدقت المفوضية على ٨٦ كيانا وائتلافا سياسيا، قدمت ما يربو على ٦ ٠٠٠ مرشح في المنافسة على ٣٢٥ مقعدا في مجلس النواب. وتوجّه إلى صناديق الاقتراع عدد يقدر بـ ١٢ مليون ناخب من أصل ١٨,٩ مليون ناخب مستوف لشروط التصويت، أو ما يقارب ٦٢,٤ في المائة.

180510 180510 10-35356 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٤ - وقُبيل الانتخابات، زيدت عضوية مجلس النواب بحكم القانون من ٢٧٥ مقعدا إلى ٣٢٥ مقعدا. وعينت الدوائر الانتخابية استناداً إلى الحدود الإدارية الحالية للمحافظات وإلى نظام القائمة المفتوحة الانتخابي القائم على التمثيل النسبي. ورُئي أن تخصيص المقاعد وفقا للقانون الانتخابي أمر شديد التعقيد، حيث يستوعب أربع أقليات مختلفة (المسيحيون، والشبك، والإيزديون، والصابئة)، وتخصص مقاعد لدائرة انتخابية على المستوى الوطني، كما يفرض تخصيص حصة ٢٥ في المائة للنساء بحكم الدستور. وعملت البعثة بنجاح، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق الأمم المتحدة القطري، على كفالة تمكين المسيحيين الذين شردوا في الأيام المفضية إلى انتخابات ٧ آذار/مارس من ممارسة حقهم في التصويت في مراكز اقتراع خاصة.

٥ - وقُسمت العملية الانتخابية إلى ثلاث عمليات منفصلة ومتوازية، تولّت المفوضية إدارتها كلها، بدعم من البعثة، على النحو التالي: نفذت المفوضية عمليةَ تصويت لذوي الاحتياجات الخاصة، موجهة إلى أفراد الشرطة والجيش، والسجناء، ونزلاء المستشفيات في العراق في ٤ آذار/مارس؛ وعمليةَ تصويت لمن يعيشون في الخارج، من ٥ إلى ٧ آذار/مارس، موجهة إلى عراقيين يقيمون في ١٦ بلد وعلى امتداد ٦٧ مدينة (في كل من أستراليا، والأردن، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، والسويد، وكندا، ولبنان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة)؛ ويوم الاقتراع العام لجميع الناخبين العراقيين المسجلين.

٦ - وفي يوم الاقتراع، في ٧ آذار/مارس، افتُتحت جميع مراكز الاقتراع الرسمية البالغ عددها ٤٩ ٦٤٠ مركزاً، ما عدا ١٠ مراكز، وذلك على النحو المتوخى في الساعة ٧/٠٠ في جميع أنحاء العراق. وافتتحت مراكز الاقتراع القليلة المتبقية بعد وصول الموارد الانتخابية وتسليم قوائم الناخبين الصحيحة. وشهدت الساعات الثلاث الأولى للاقتراع وقوع قرابة ٤٠ تفجيرا في بغداد. وبرغم محاولات الترويع هذه التي قامت بها الجماعات المتمردة في وقت مبكر من يوم الاقتراع، اتسم المناخ العام الذي جرى فيه الاقتراع بخلوه نسبيا من العنف وبعدم وقوع أي حادث أمني رئيسي من شأنه أن يؤثر في عملية الاقتراع ذاتها.

٧ - ووردت تقارير تفيد أن بعض الناخبين صادفوا صعوبات في العثور على مراكز الاقتراع المقيدين بها، بيد أنها كانت أقل بكثير مما اعترضهم من صعوبات في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مما يبين تحسن القدرة التقنية للمفوضية ونجاح حملات توعية

الناخبين. وأُقفلت عملية الاقتراع في الساعة ١٧/٠٠ على النحو المتوخّى، وبث العديد من قنوات التلفزيون العراقي لأول مرة عمليات الفرز.

٨ - وبادرت شخصيات مرموقة تنتمي إلى الأوساط الدينية والمجتمع المدني والدوائر السياسية إلى تشجيع الشعب العراقي على المشاركة بنشاط في العملية الانتخابية. ورحبت البعثة والمجتمع الدبلوماسي الدولي والمراقبون والمراقبون الدوليون والوطنيون قاطبةً بسلامة العلمية الانتخابية وشفافيتها بوجه عام، حسب التقييم الواسع النطاق الذي أجري وفقاً للمعايير الدولية.

٩ - وشارك المجتمع المدني بنشاط في العمليات الانتخابية. واعتمدت المفوضية ما يربو على ٥٠٠ ١١٤ مراقبا داخليا، و ٦٥٧ مراقبا دوليا، و ٣٦٦ ٤٧٦ وكيلا للكيانات السياسية من أجل مراقبة العملية السياسية، بما في ذلك عمليات الاقتراع وفرز الأصوات وتسجيل النتائج. ونشرت البعثة ١٣ فرقة لمراقبة الاقتراع قامت بزيارة ٣٨ موقعا في ١١ محافظة بغية مراقبة العملية الانتخابية. وتم تسجيل ما مجموعه ٣٥ منظمة أو كيانا دوليا لمراقبة العملية، واعتُمد ما يزيد عن ٤٩٢ منظمة وطنية مراقبة. وانتشر المراقبون الدوليون في جميع أنحاء البلاد، مما عزز الثقة في العملية الانتخابية. واعتمدت المفوضية أيضا أعضاء من السلك الدبلوماسي المعتمد في بغداد لمراقبة العملية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠ - وعشية الاقتراع المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة، قدمت هيئة المساءلة والعدالة إلى المفوضية قائمة بأسماء مرشحين لحذف أسمائهم من الاقتراع. وفي هذا الصدد، لم تحذف المفوضية أسماء المرشحين، بيد أن الهيئة طعنت في هذا القرار أمام الهيئة القضائية الانتخابية غداة الانتخابات. والتمست هيئة المساءلة والعدالة أيضا استبعاد تسعة مرشحين كانوا قد فازوا بمقاعد حسب النتائج الأولية للانتخابات. وعقب إعلان النتائج الأولية للانتخابات، أحالت هيئة المساءلة والعدالة إلى الهيئة القضائية الانتخابية قائمة أخرى بأسماء ٥٢ مرشحا من أجل استبعادهم. وما زال ينبغي إجراء تقييم كامل لآثار عملية فحص المرشحين واستبعادهم، ولا سيما في سياق عملية اجتثاث البعث (مقابل عملية فحص مؤهلات المرشحين التي تقوم بها المفوضية نفسها). وقبل إجراء الانتخابات، دعا ممثلي الخاص إلى العراق إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بعملية اجتثاث البعث وتسوية الطعون في حينها. وأكدت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا على أنه من الضروري فحص المرشحين على نحو شفاف وغير تمييزي، تمشيا مع القانون العراقي والمعايير الدولية. ومن المهم بوجه خاص الحرص على ألا تتأثر هذه العملية أو تتحرك بدوافع سياسية.

١١ - وفي ٢٦ آذار/مارس، نشرت المفوضية النتائج الأولية للانتخابات التي أظهرت أن كتلة العراقية، بزعامة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، تصدّرت الفائزين بحصولها على ٩١ مقعدا. واحتل المرتبة الثانية ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء المالكي، حيث حصل على ٨٩ مقعدا، يليه الائتلاف الوطني العراقي الذي نال ٧١ مقعدا. وفاز ممثلو الأكراد بما مجموعه ٥٧ مقعدا، بما في ذلك ٤٠ مقعدا لصالح التحالف الكردستاني.

١٢ - وعقب إعلان المفوضية عن النتائج، تم تقديم ٣٣٥ طعنا في النتائج الأولية أمام الهيئة القضائية الانتخابية. وتعلقت الطعون في معظمها إما بفرادى المرشحين الذين طعنوا في حساب أصواتهم، أو بإحلال مرشحات محل مرشحين من أجل استيفاء الحصة المخصصة للنساء في البرلمان بموجب الدستور (حددت بنسبة ٢٥ في المائة).

١٣ - وطالبت بعض الكيانات السياسية بإعادة الفرز يدويا في ٤ محافظات من أصل ١٨ محافظة، بما في ذلك الطلب الذي قدمه في بغداد ائتلافُ دولة القانون، الذي أفاد أن التحقيق الذي أجراه بنفسه بين وجود تلاعب في عدد من الأصوات يصل إلى ٧٥٠ ٠٠٠ صوتا. بيد أن هذا الطلب قوبل برفض كتلة العراقية وغيرها من الكتل والأحزاب السياسية. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أمرت الهيئة القضائية الانتخابية، في معرض البتّ في الطعن المقدم من جانب ائتلاف دولة القانون، بإجراء فرز جزئي لجميع الأصوات المدلى بها في محافظة بغداد، مما يمثل ٦٨ مقعدا في البرلمان. وبدأت عملية إعادة الفرز الجزئي في ٣ أيار/مايو ولا تزال جارية. وحتى ١٠ أيار/مايو، جرى فرز أكثر من نصف الأصوات، دون ظهور تفاوتات كبيرة أو أدلة على حدوث تزوير. وفي اليوم نفسه، أعلنت المفوضية أنها ستقدم قريبا أسماء الفائزين بـ ٢٤٤ مقعدا (من جملة ٣٢٥ مقعدا) في ١٧ محافظة (جميع أسماء الفائزين عدا أسماء من فازوا في بغداد وبعض مقاعد الأقليات والمقاعد التعويضية على الصعيد الوطني) إلى المحكمة العليا من أجل المصادقة عليها.

١٤ - وبالموازاة مع ذلك، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا، في ٢٥ آذار/مارس، رأيا غير ملزم بشأن عريضة تقدم بها ائتلاف دولة القانون فيما يتعلق بالتفسير السليم للمادة ٧٦ من الدستور العراقي، التي تنص على أن تتولّى الكتلة الأكبر في البرلمان تعيين رئيس الوزراء. وأفادت المحكمة الاتحادية العليا في رأيها أن ''الكتلة الأكبر'' المنصوص عليها في الدستور تشير إما إلى قائمة موضوعة قبل الانتخابات أو إلى ائتلاف حائز لأكثر عدد من المقاعد البرلمانية خلال الدورة الأولى لمجلس النواب. وحال مصادقة المحكمة العليا على نتائج الانتخابات، سيُنتخب الرئيس الجديد بأغلبية ثلثي أعضاء البرلمان اللازمة، وبمقتضى الدستور، يطلب لاحقا إلى الكتلة الأكبر في مجلس النواب تعيين رئيس الوزراء. ويجب على رئيس

الوزراء أن يخضع بدوره إلى تصويت بالثقة ويحصل عليه من البرلمان، في غضون ٣٠ يوما من تعيينه.

١٥ - وشرعت الكتل السياسية الرئيسية بشكل مكثف في محادثات بشأن تشكيل التحالفات وتحديد مرشح مناسب لشغل منصب رئيس الوزراء. ومن المتوقع أن تستغرق عملية تشكيل الحكومة المقبلة وقتا طويلا. وفي البداية، ظلت العملية تجري على مستوى غير رسمي، ومردّ ذلك في جانب منه إلى التركيز على عملية إعادة الفرز والطعون الإضافية قبل المصادقة. وفي ٤ أيار/مايو، أعلن ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي أنهما سيشكلان ائتلافا أكبر سيمنحهما ما مجموعه ١٦٠ مقعدا في البرلمان الجديد، أي أقل من العدد اللازم للحصول على الأغلبية بثلاث مقاعد. وأعلنت القائمتان أيضا أن المفاوضات بينهما ستستمر بشأن الإجراءات اللازمة لاختيار رئيس للوزراء. واجتمع ممثلي الخاص بقادة الكتل الفائزة في أوائل آذار/مايو، بما يشمل السيد المالكي والسيد علاوي، للحث على البدء في عملية تشكيل الحكومة بطريقة تعاونية ومنفتحة. وعرض ممثلي الخاص أيضا مساعدة الأمم المتحدة في العملية، إذا احتاجها الأطراف.

١٦ - وبعد الانتخابات، شُن عدد من الهجمات العنيفة. ففي ٤ نيسان/أبريل، شُنت عدة هجمات على بعض السفارات والأحياء في بغداد، وأعقبتها في ٢٣ نيسان/أبريل موجة من الهجمات بالقنابل استهدفت سكان مدينة الصدر. وفيما يشكل أخطر تطور أمني منذ الانتخابات، وقعت في ١٠ أيار/مايو سلسلة من الهجمات في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك هجمات وقعت في مناطق شمال العراق التي تتسم بالهدوء النسبي، حيث خلفت أكثر من ١٠٠ قتيل وعددا يربو على ذلك من المصابين. وبرغم هذه الهجمات، أبانت قوات الأمن العراقية عن قدرة متزايدة على الاضطلاع بمسؤوليات أمنية متعاظمة، ولا أدل على ذلك من صونها الأمن بنجاح خلال انتخابات آذار/مارس.

باء - العلاقات العربية الكردية في شمال العراق

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت القوات العسكرية الأمريكية في تنفيذ خطة أمنية لكركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها داخليا، على أساس العمل المشترك والتنسيق بين أعضاء وحدة مؤلفة من عناصر من الجيش العراقي وبيشمركة حكومة إقليم كردستان والشرطة العراقية. وتمخض هذا العمل الأمني المشترك حتى الآن عن إقامة شبكة من نقاط التفتيش وتسيير دوريات مشتركة حول مختلف المدن بالإضافة إلى تدريب أفراد الأمن.

جيم – التطورات الإقليمية

١٨ – شارك العراق في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود في سرت، بالجماهيرية العربية الليبية، يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠. وقرر المؤتمر عقد القمة المقبلة في بغداد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المسؤولون العراقيون بزيارات إلى عدد من بلدان المنطقة. فسافر الرئيس العراقي طالباني إلى جمهورية إيران الإسلامية، برفقة نائب الرئيس عبد المهدي لحضور احتفالات عيد النوروز في ٢٧ آذار/مارس. وزار الرئيس طالباني أيضا المملكة العربية السعودية في ١١ نيسان/أبريل وكان بصحبته السيد برزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اجتمع نائب وزير الخارجية التركي، سينيرليوغلو مع السيد برزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان، في أربيل، ووجه إليه الدعوة لزيارة تركيا. وزار نائب الرئيس عبد المهدي كلا من الجمهورية العربية السورية وتركيا والكويت والأردن في الفترة من ٣ إلى ٨ نيسان/أبريل. وزار نائب الرئيس العراقي الهاشمي كلا من قطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في الفترة من ٥ إلى ١٤ نيسان/أبريل.

١٩ – وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن العراق تعيين محمد حسين بحر العلوم سفيرا له لدى الكويت. وهذا هو أول تعيين لسفير عراقي لدى الكويت منذ غزو الكويت في عام ١٩٩٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت باكستان أحدث بلد يعيد فتح سفارته في بغداد.

٢٠ – ويسعدني أن أفيد بإحراز تقدم نحو اكتمال إجراءات تقديم منحة كويتية للعراق لمساعدة وزارة حقوق الإنسان في مجال تحديد الرفات والتعرف على أصحابها واستخراجها. والأمل معقود على أن يتمكّن مشروع بناء القدرات، الذي يشترك في إدارته كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، دعما لولاية منسقي الرفيع المستوى المعني بشؤون المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المختفية، السيد غينادي تاراسوف، من زيادة زخم التعاون وبناء الثقة بين البلدين. وقد زار منسقي الرفيع المستوى الكويت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١٥ إلى ١٩ آذار/مارس، لمقابلة المسؤولين المشاركين في اجتماع اللجنة الفرعية الفنية التابعة للجنة الثلاثية، حيث أبلغ عن سيادة جو إيجابي بفضل الإجراءات العملية العراقية والموقف الكويتي المساند. ومع ذلك، يؤسفني أن أفيد بأن حكومة العراق لم تتجاوب بعد مع الطلبات المتكررة بتنفيذ المرحلة النهائية من مشروع صيانة الحدود العراقية – الكويتية الذي صدر به تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

دال – التطورات الدولية

٢١ – قمت في ٢٢ آذار/مارس بتوزيع رسالة موجهة إلى مجلس الأمن من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد فيها الوكالة أنها تلاقي تعاونا متميزا من العراق في مجال تنفيذ اتفاقه للضمانات الشاملة، بما يسمح للوكالة بتنفيذ إجراءاتها المتعلقة بالضمانات على نحو فعال وكفؤ. وتشير الرسالة أيضا إلى أن العراق ظل يعمل عن كثب مع الوكالة من أجل تقديم التدريب للمسؤولين العراقيين المعنيين، وأن العراق بصدد استكمال تشريعاته الوطنية المتعلقة بتطبيق الضمانات.

٢٢ – وعقد مجلس الأمن اجتماعا بشأن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) في ٦ نيسان/أبريل، حيث تلقى المجلس إحاطة من رئيس لجنة الخبراء الماليين العراقية، عبد الباسط تركي السعيد، والمراقب المالي للأمم المتحدة، جون يامازاكي. وأثار السيد السعيد ثلاث مسائل متصلة بتقرير الحكومة، هي: '١' خطة عمل الانتقال وجدوله الزمني لاستبدال الترتيبات المتعلقة بصندوق تنمية العراق؛ '٢' تسوية المطالبات والديون الموروثة من النظام السابق؛ '٣' تقييم التقدم المحرز نحو الرقابة الإدارية والمالية على صندوق تنمية العراق الحالي. وقدم المراقب المالي إحاطة إلى المجلس عن أنشطة الصندوق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، والمسائل القانونية والخيارات التي يلزم النظر فيها لتنفيذ ترتيبات الخلف وتقييم التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الإعداد لترتيبات الخلف بالنسبة للصندوق. ولاحظ المراقب المالي أنه بمجرد أن يصبح الصندوق خاضعا بشكل كامل للملكية والرقابة الوطنيين، فإن الامتيازات والحصانات المرتبة بالصندوق ستزول ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك.

ثالثا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف – الأنشطة السياسية والدستورية

الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

٢٣ – في ١٥ آذار/مارس، سافر ممثلي الخاص للعراق إلى أربيل والسليمانية لمقابلة الرئيس طالباني، والسيد برزاني رئيس حكومة إقليم كردستان، ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان صالح، وشخصيات سياسية بارزة أخرى في المنطقة. ومكّنت الزيارة من الوقوف على الرؤى الإقليمية بشأن العملية الانتخابية، وسهلت المناقشات المتعلقة بنينوى.

٢٤ - واجتمع ممثلي الخاص للعراق، في ٣١ آذار/مارس، بنائب وزير الشؤون الخارجية العراقي، محمد حاج حمود، لمناقشة تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨) المتعلق باستعراض جميع قرارات الأمم المتحدة المتخذة بموجب الفصل السابع والمتعلقة بالعراق، مع التركيز بوجه خاص على التعاون البحري. وأعرب نائب الوزير عن التزام بلاده بمواصلة تطوير علاقاتها بالكويت وعن استعداد العراق لحل المسائل الثنائية العالقة بين البلدين.

٢٥ - وسافر ممثلي الخاص للعراق إلى إقليم كردستان ومحافظة نينوى لاستكشاف سبل إحياء الحوار المتعثر بين العرب والأكراد. وفي ٣ نيسان/أبريل، رعى ممثلي الخاص محادثات ترمي إلى إنهاء مقاطعة مجلس محافظة نينوى من جانب قائمة نينوى المتآخية التي يرعاها الأكراد. وحضر الاجتماع نائب رئيس الوزراء رافع الصاوي، ووزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان كريم سنجاري، ومحافظ نينوى أثيل النجيفي، وممثلون عن قائمة نينوى المتآخية. وساد الاجتماع جو بناء أفضى إلى تحديد مجالات معينة لتسوية الحالة في نينوى. وعملت البعثة من أجل تيسير تشكيل لجنتين طالب بهما مشروع الاتفاق، وهما لجنة معنية بالمفقودين والمحتجزين ولجنة لحماية الأقليات في نينوى. وستستمر المحادثات على مدى الفترة المقبلة بغية التصدي للشواغل الرئيسية لكلا الجانبين، سعيا إلى استعادة الحوكمة الفعلية والشاملة على نطاق المحافظة.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٦ - قدمت البعثة، بمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري، الدعم التقني وأشكال أخرى من الدعم إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على مدى العملية الانتخابية بأكملها. وفي يوم الاقتراع، كان للبعثة وجود مباشر أو غير مباشر، بالاشتراك مع مسؤولي الاتصال الوطنيين على مستوى المحافظات، في كل محافظة من محافظات البلاد. وزار ممثلي الخاص للعراق مراكز اقتراع في كركوك وبغداد، مُبديا بذلك للعراقيين، شعبا ومسؤولين انتخابيين، التزام الأمم المتحدة بالعملية الديمقراطية ودعمها لها. وفي الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس، قامت البعثة بنشر أفرقة ''لمراقبة الاقتراع'' في بغداد وإقليم كردستان والبصرة وكركوك لرصد اقتراع ذوي الاحتياجات الخاصة الذي جرى في ٤ آذار/مارس وشارك فيه أفراد الشرطة والأفراد العسكريون (في ٢ ٥٠٢ مركزا) والمحتجزون (في ٨٨ مركزا) ونزلاء المستشفيات (في ٢٤١ مركزا)، حيث ساعدت تلك الأفرقة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تسوية ما اعترضها من صعوبات أثناء العملية.

٢٧ - وخلال إجراء اقتراع المقيمين بالخارج في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للعملية وانتدبا موظفين تابعين للأمم المتحدة إلى البلدان التي جرى بها التصويت في الخارج وعددها ١٦ بلدا وإلى مقر اقتراع المقيمين بالخارج في أربيل. وفي يوم الاقتراع، قام ثلاثة عشر من أفرقة مراقبة الاقتراع بزيارة ٣٨ بلدة في إحدى عشرة محافظة. وفرضت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات معايير صارمة للأهلية للتصويت، منها اشتراط تقديم الراغبين في التصويت لوثائق إثبات رسمية لجنسيتهم وإقامتهم في محافظة محددة، ذلك أن التصويت يتم على مستوى المحافظات. وتشير التقديرات إلى أن ما مجموعه ٠١٦ ٢٧٢ شخصا أدلوا بأصواتهم في إطار اقتراع المقيمين في الخارج. وأدت الاشتراطات الوثائقية الصارمة لأهلية التصويت إلى حرمان آلاف الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتعلقت معظم الشكاوى التي قدمت بالإجراءات الوثائقية التقييدية، وليس بسير عملية الاقتراع في حد ذاتها.

٢٨ - وفيما يتعلق بعملية التحقيق في الخروقات المزعومة أو المشتبه فيها خلال عملية فرز الأصوات، فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد اتبعت إجراءاتها المعتمدة. وشملت تلك الإجراءات تدقيق صناديق الاقتراع واستعراض استمارات النتائج وجداول التصويت لتسوية أية فروق. وسعيا من البعثة والبرنامج الإنمائي معاً إلى دعم هذه الجهود وتعزيز الثقة في أعمال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قاما بوزع مستشارين إلى كركوك والموصل وبغداد لدعم عملية التدقيق في الأصوات التي تجريها المفوضية. وبمساعدة البعثة، جرى التحقيق في التجاوزات المزعومة، وحيثما اقتضى الحال ذلك، اتخذ مجلس مفوضي المفوضية تدابير تصحيحية. وتوصلت المفوضية بما يزيد قليلا على ٠٠٠ ٢ شكوى تتعلق بالاقتراع والفرز (بما في ذلك الاقتراع الخاص واقتراع المقيمين بالخارج)، وتقرر أن زهاء ٣٠٠ منها شكاوى جوهرية.

جيم - فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالمسائل العربية - الكردية

٢٩ - ما فتئت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالمسائل العربية - الكردية، وهي آلية تهدف إلى تعزيز الحوار بشأن العلاقات العربية-الكردية، تركز على تسوية المسائل العالقة المتصلة بمجالات الاهتمام المشترك، عن طريق وضع تدابير لبناء الثقة. واتفقت فرقة العمل في اجتماعها في ٧ شباط/فبراير على ترتيب سلم الأوليات فيما يتعلق بمسائل المنازعات على الملكية والمحتجزين والحقوق اللغوية في المدارس. وأهابت فرقة العمل على وجه الخصوص بالأحزاب السياسية أن تخلي المدارس التي تحتلها في كركوك كيما تعود هذه المدارس إلى خدمة الشأن العام. وعلاوة على ذلك، بدأت البعثة واليونيسيف إعداد دارسة استقصائية،

بطلب من فرقة العمل، عن حقوق تعلم اللغات في المناطق المتنازع عليها. والهدف الذي تتوخاه فرقة العمل هو تعزيز الحق الدستوري في التعليم باللغات الأم للتلاميذ. وأنشأت فرقة العمل أيضا لجنة لتحري وضع المحتجزين والمفقودين وزيادة الشفافية في إجراءات الاحتجاز. ولم تجتمع فرقة العمل أثناء فترة الحملة الانتخابية، لكنها تعتزم استئناف أعمالها حالما تسمح الظروف باتخاذ خطوات مقبلة فعلية.

٣٠ - وواصل مكتب البعثة في كركوك تقديم الخبرة الفنية إلى لجنة ممتلكات كركوك التي أنشئت بمساعدة البعثة من أجل حل المنازعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات العالقة في محافظة كركوك.

دال - الأنشطة الإقليمية

٣١ - سافر ممثلي الخاص، يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل، إلى أنقرة للاجتماع بالرئيس التركي غُل ووزير الخارجية داوود أوغلو. ورحب القائدان التركيان بالمساعدة التي تقدمها البعثة إلى هذا البلد خلال الفترة التحضيرية للانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات وشددا على أهمية ترجمة النتائج إلى حكومة قوية وشاملة للجميع من شأنها الإسهام في تعزيز التقدم فيما يتعلق بالخطة الوطنية للتعايش، بما في ذلك العلاقات بين العرب والأكراد، وتطبيع العلاقات مع جيران العراق.

المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٣٢ - يسرني أن أشير إلى نجاح صياغة أول إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق. وقد توّجت هذه العملية بعقد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الاجتماع الاستراتيجي المشترك في ٨ نيسان/أبريل، برئاسة مشتركة بين وزير التخطيط والتعاون الإنمائي والمنسق المقيم. وحضر الاجتماع ٣٠ ممثلا للحكومة و ١٥ ممثلا للجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري ورؤساء الفريق العامل المعني بالنتائج التابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ورؤساؤه المشاركون. وشكّل الاجتماع الخطوة ما قبل الأخيرة في بلورة الوثيقة التي وقعها كل من العراق والأمم المتحدة في بغداد في ١١ أيار/مايو. ويشكل ذلك منعطفا هاما نحو تخطيط التنمية الاقتصادية والبشرية في الأجل الطويل للعراق، بالتركيز على خمس أولويات إنمائية وطنية.

٣٣ - وفي حين أن إطار عمل الأمم المتحدة يعكس نهجا قائما على حقوق الإنسان يشمل تحليل النزاع والتحليل الجنساني في تقييمه للأولويات، فإن ثلاثا من الأولويات الخمس تعالج المجالات التي تهم احتياجات الفئات الضعيفة من السكان تحديدا، وهي: الحصول على

خدمات أساسية جيدة؛ والاستثمار في رأس المال البشري وتمكين المرأة والشباب والأطفال؛ وتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع، ولا سيما الشباب.

٣٤ - ومن دواعي تفاؤلي الموقف الإيجابي للحكومة والمجتمع الدولي فيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأود الإعراب عن شكري لوزير التخطيط والتعاون الإنمائي ومكتبه على ما قدماه من دعم متواصل لفريق الأمم المتحدة القطري وتعاونهما معه على مدى السنة الماضية. وبالمثل، يتسم بقيمة عظيمة في هذه العملية إشراك الجهات المانحة من أجل كفالة الاتساق مع الاستراتيجيات والأولويات القائمة.

٣٥ - وأرحب بالمبادرة المشتركة للأمم المتحدة والبنك الدولي في العراق الرامية إلى تيسير أعمال منتدى شركاء العراق لإعداد كتاب إحاطة للحكومة الجديدة كي تسترشد به المحادثات المقبلة بين السلطات العراقية والشركاء في التنمية فيما يتعلق بالمجالات ذات الأهمية المتبادلة. ومع أن كتاب الإحاطة يركز في المقام الأول على المسائل الملحّة التي تواجه العراق، بما في ذلك المسائل الرئيسية التي يتعين على الحكومة الجديدة أن تعالجها، فإنه يسلط الضوء أيضا على الخيارات والاختيارات بكيفية غير إلزامية. وحيث إن كتاب الإحاطة يتألف من ١٥ مجالا واسع النطاق من مجالات السياسات والمسائل القطاعية/المسائل الشاملة، ويعتمد على تحليل للسياق العراقي والتجربة العراقية، فإنه يتيح فرصة حاسمة للأمم المتحدة لتضع الأساس لإصلاح السياسات مع التركيز في الوقت نفسه على قضايا التنمية حسب الأولوية التي حددتها خطة التنمية الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٦ - وأبلغ الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن ودائع سابقة للجهات المانحة تبلغ ١,٣٥ بليون دولار، مع اعتماد وتحويل ١,٢٩ بليون دولار لمشاريع مجموعها ١٧٦ مشروعا. ويبلغ رصيد الأموال المتاح للبرمجة ١١٢,٠٩ مليون دولار. وبناء على نتائج اجتماع لجنة الجهات المانحة التابعة لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أُحرز تقدم في إجراء عملية ''للدروس المستفادة'' تنطوي على تقييم مستقل لأربعة وثلاثين مشروعا من مشاريع الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولمنافع آلية الصندوق الاستئماني في العراق. وستشكل النتائج أساس إجراء مزيد من المناقشات بشأن هيكل صندوق استئماني جديد متعدد الجهات المانحة محتمل للعراق ليحل محل مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق. وبالتزامن مع ذلك، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري ببرمجة ما بقي من موارد الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للوفاء بالموعد النهائي للتوزيع النهائي المحدد بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣٧ - وكركيزة تقوم عليها التنمية الاجتماعية، فإن تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد أمران أساسيان. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأ العمل باستراتيجية مكافحة الفساد في العراق في ٢٤ آذار/مارس، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وحضره رئيس الوزراء المالكي وممثلي الخاص للعراق. كما تشاركا في تنظيم دورة تهدف إلى زيادة المعرفة بالمعايير والصكوك الدولية لتعزيز حقوق المحتجزين والسجناء وحمايتها، وإدارة السجون، وإقامة العدل، وإدخال الإصلاحات في مجال العقوبات كجزء من برنامج سيادة القانون في العراق. وما زال يُوفر من خلال برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقديم المساعدة إلى ١ ٠٠٦ أطفال رهن الحبس الاحتياطي، ووضع برامج الوساطة والعدالة الإصلاحية لفائدة مدارس بغداد والبصرة ومراكز الشباب.

٣٨ - ونظم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار الدعم الذي يقدمه في مجال التعدادات السكانية للمكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، بعثة رفيعة المستوى إلى بغداد في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٠ لاستكشاف جدوى إنشاء لجنة مستقلة لرصد ومراقبة التعداد السكاني. وهناك مناقشات جارية مع اللجنة الوطنية العليا للتعدادات السكانية برئاسة وزير التخطيط والتعاون الإنمائي التي أنشأت فرقة عمل لمواصلة دراسة هذا المقترح.

٣٩ - وما زال العراق يواجه تحديات في المجال الإنساني. فالحصول على تعليم ومأوى وخدمات للصرف الصحي من نوعية جيدة أمر متعذر للعديد من العراقيين. وعدم كفاية فرص الحصول على المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية أمر مزمن، ولا سيما في المناطق الريفية وغيرها من مناطق البلد التي تعاني من الجفاف. وما زال أيضا من الأولويات الاهتمام برفاه المشردين داخليا والعائدين واللاجئين، فضلا عن الأعداد المتبقية من العراقيين الضعفاء الذين يعيشون في ظروف هشة في جميع أرجاء المنطقة. وقد شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من السنة عودة ٠٢٠ ٥ عراقيا، في المقام الأول من الدول المجاورة، وكذلك ٧٣٠ ٣٠ مشردا داخليا إلى مناطقهم الأصلية. وكان معظم العائدين من محافظتي بغداد وديالى. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة دعم عملية العودة الطوعية وإعادة الإدماج بهدف كفالة تطبيق المعايير والمبادئ الإنسانية الدولية باتساق. ورغم هذه الأرقام المشجعة، ما زال هناك حوالي مليون لاجئ عراقي يقيم معظمهم في الجمهورية العربية السورية والأردن، وفقا لهاتين الحكومتين، فضلا عن حوالي ١,٥٥ مليون شخص ما زالوا في حالة تشرد داخلي في العراق منذ عام ٢٠٠٦. وأود الإعراب من جديد عن امتناني، بوجه خاص، إلى الحكومات المضيفة في المنطقة على سخائها المستمر تجاه اللاجئين وملتمسي اللجوء العراقيين.

٤٠ - ويؤسفني الإبلاغ بأن الهجمات التي استهدفت الطائفة المسيحية في الموصل، في بداية كانون الثاني/يناير، أسفرت عن ١٢ قتيلا وتشريد ٨٦٦ أسرة (١٩٦ ٥ شخصا) إلى المناطق المجاورة. وتحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية للعراق التابع لي، عمل فريق الأمم المتحدة القطري بجد مع شركائه والسلطات المحلية لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية الأولية، وتوفير ما يلزم من مساعدة طارئة في شكل مواد غذائية ومواد غير غذائية. ومن المشجع أنه يقال إن حوالي ثلثي هذه الأسر عادت الآن إلى ديارها. ومع ذلك، فإن استمرار العنف والهجمات المتعمدة والقيود المفروضة على وصول المساعدة الإنسانية ما زال يقوّض حماية المدنيين، ولا سيما حماية النساء والأطفال وبعض الأقليات. وفي ٢ أيار/مايو، قتل شخص وأصيب ١٤٤ آخرون عندما انفجرت مركبة مفخخة بجهاز متفجر يدوي الصنع وجهاز متفجر يدوي الصنع مزروع على جانب الطريق بالقرب من قافلة للحافلات تنقل بالدرجة الأولى طلاب الجامعة المسيحية من قرقوش (الأحمدية)، على بعد ٤٠ كيلومترا شرق مدينة الموصل في محافظة نينوى، إلى جامعة الموصل. وليس من الواضح من يقف وراء هذا العنف ولكن الحادث أثار المخاوف القائمة بشأن سلامة أفراد هذه الجماعة.

٤١ - كما أن الكوارث الطبيعية جلبت المشقة إلى بعض المجتمعات المحلية في العراق. فاستجابة للفيضانات التي وقعت في ديالى وأثّرت على ٤٠٠ أسرة، وفّرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالتنسيق مع قوات الأمن العراقية والسلطات المحلية، المعونة الطارئة للسكان المتضررين. وتبرز هذه الأحداث إلحاح الحاجة إلى مواصلة الدعم المقدم لحكومة العراق فيما يتعلق بإنشاء إطار للحدّ من مخاطر الكوارث.

٤٢ - وما زالت الأمم المتحدة تدعم حكومة العراق في تحقيق هدفها الرامي إلى مساعدة العراق في إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة بحلول عام ٢٠١٨ وفقا لمعاهدة أوتاوا. وما زالت الأمم المتحدة تدعم الحكومة في وضع استراتيجية وطنية لإجراءات مكافحة الألغام، مع القيام في الوقت نفسه بتيسير التوعية بمخاطر الألغام لفائدة ١٥٠ ٠٠٠ عراقي عن طريق الشركاء الرئيسيين. وإني أرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. وسيواصل الفريق التابع لي في العراق تسريع وتيرة الجهود المبذولة بتوفير أدوات الوقاية وعلميات التوعية والتأهيل دعما للجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير الحماية الكاملة للمدنيين في العراق من هذا الإرث المشكّل من نزاعات الماضي.

حقوق الإنسان

٤٣ - واصل مكتب حقوق الإنسان بالبعثة، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أداء عمله المتعلق ببناء قدرات حكومة العراق ومنظمات المجتمع المدني على تحسين

حالة حقوق الإنسان. وكما ورد في تقرير سابق، اعتمد العراق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ قانونا ينشئ المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان. وتتوقع البعثة أن تستأنف تقديم مساعدتها التقنية في عملية إنشاء المفوضية المذكورة حال تشكيل الحكومة المنتخبة الجديدة.

٤٤ - وفي إطار الشراكة مع اليونيسيف، استمر مكتب حقوق الإنسان بالبعثة في تعزيز آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) والمعنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، ورد ٧٣ بلاغا من ٢٠٥ من موظفي المنظمات غير الحكومية المدربين. وقد زاد في هذه الفترة معدل التحقق في الحوادث المُبلغ عنها من ١٥,٦ في المائة في شهر كانون الثاني/يناير ليصبح ٦١,١ في المائة، وهو ما يعد تحسنا ملحوظا.

٤٥ - وفي تطور إيجابي، أقر مجلس الرئاسة العراقي، في أواخر شهر كانون الثاني/يناير وبعد تأخير دام عدة سنوات، قانونا جديدا صيغ بدعم من الأمم المتحدة بشأن المنظمات غير الحكومية. وتعتبر المنظمات غير الحكومية ودوائر المجتمع المدني أن هذا القانون يحفظ استقلالية المنظمات غير الحكومية ونزاهتها أثناء تنفيذها عملياتها في العراق.

٤٦ - وفي شهر شباط/فبراير، قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، برعاية مجلس حقوق الإنسان، باستعراض امتثال العراق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ودعا الفريق العامل حكومة العراق إلى القيام بما يلي: التوقيع على تسعة صكوك دولية قائمة تتعلق بحقوق الإنسان والتصديق عليها أو الانضمام إلى الصكوك المذكورة، وإدماجها في التشريعات المحلية؛ وإعلان وقف تطبيق عقوبة الإعدام؛ والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالاحتجاز والسجن؛ وكفالة الشفافية والمساءلة في العمليات الانتخابية. وكذلك وُجهت توصيات إلى حكومة العراق تقضي باستحداث العمل بتدابير تهدف إلى ضمان تمكين المرأة في العراق ومساواتها بالرجل وكفالة إمكانية لجوئها إلى القضاء. وتعكف الحكومة حاليا على دراسة هذه التوصيات، وستعرض ردها على مجلس حقوق الإنسان في دورته المزمع عقدها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٧ - وفي سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل، قدمت حكومة العراق طوعا تعهدات مسبقة بالتصديق على ثلاث اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، وإعادة النظر في تحفظاتها الحالية على العهود والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي سبق أن صدقت عليها؛ وبتقديم تقارير منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان،

والتعاون في سياق الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛ ومواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان. ونشطت البعثة طوال فترة الاستعراض الدوري الشامل، مع غيرها من وكالات فريق الأمم المتحدة القطري، في مجال بناء قدرات الحكومة وأعضاء المجتمع المدني على المشاركة بشكل كامل في عملية الاستعراض وفي آليات أخرى للإبلاغ تستند إلى المعاهدات.

٤٨ - وتمشيا مع المادة ٤٥ من اتفاقية حقوق الطفل، وفرت اليونيسيف الدعم لمسؤولين في حكومة العراق من أجل إجراء دورة تدريبية ينظمها المركز العربي لحقوق الإنسان الكائن مقره في تونس. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٠، ستقوم حكومة العراق، مستعينة بهذا النمو في قدراتها، بموافاة لجنة حقوق الطفل بتقرير مرحلي عن تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل.

٤٩ - و إذ تلاحظ البعثة، حدوث بعض التحسن في الحالة الأمنية في العراق شمل حسب التقارير انخفاضا في عدد الوفيات في صفوف المدنيين إضافة إلى تطورات في مجال الحوكمة، لا يزال القلق يساورها بشأن أوجه القصور في مجالات إقامة العدل، وإدارة السجون ومراكز الاحتجاز، والعنف ضد المرأة، علاوة على الافتقار إلى آليات لحماية الأطفال. وتظل هناك حاجة إلى تحقيق قدر كبير من التقدم لكفالة سيادة القانون والتصدي بشكل منهجي لمسألة إفلات الجناة من العقاب على ما ارتكبوه في السابق من انتهاكات لحقوق الإنسان.

٥٠ - وتشعر البعثة بالانزعاج إزاء استمرار المحكمة الجنائية المركزية في العراق في إصدار أحكام بالإعدام، وذلك رغم الشواغل التي تكرر الإعراب عنها بشأن قانونية أحكام الإدانة الصادرة استنادا إلى أدلة مستمدة من اعترافات انتزعت بالقوة ودون إيلاء الرعاية الواجبة للمعايير الدولية التي تكرسها المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد جرى في الآونة الأخيرة إعدام ١١ شخصا في ١٣ كانون الثاني/يناير، وبذلك يصل العدد الإجمالي لعمليات الإعدام المنفذة منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لما يزيد على ١٢٢ عملية. ويتم ذلك رغم وجود أدلة تشير إلى وجود مشاكل تعتري نظام تطبيق ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات العادلة برمته، وهو التطبيق الذي لا يرقى إلى المعايير الدولية. وبناء على ذلك، ناشدت البعثة ووكالات فريق الأمم المتحدة القطري حكومة العراق أن تعلق تطبيق عقوبة الإعدام وفقا لدعوة الجمعية العامة لوقف استخدام هذه العقوبة في قرارها ١٤٩/٦٢.

٥١ - وواصلت البعثة رصدها للسجون وأماكن الاحتجاز استكمالا لأنشطة مشابهة تقوم بها وزارة حقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد أبلغ كلا من الوزارة ولجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب عن وقوع انتهاكات في أماكن الاحتجاز التي تديرها وزارات غير وزارة العدل (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع). كما أبلغ القائمون على رصد عمليات الاحتجاز بمواجهتهم مصاعب متزايدة تعوق وصولهم إلى أماكن الاحتجاز المذكورة، مما يثير الشواغل بشأن سلامة المحتجزين في هذه المرافق.

٥٢ - وفي شهر آذار/مارس، ادعى محافظ نينوى أن مواطنين من محافظته محتجزون في أحد السجون الواقعة في بغداد خارج اختصاص وزارة العدل، وأنهم يتعرضون للاعتداء والتعذيب دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة. وأود أن أشير إلى أن حكومة العراق قامت بإغلاق ذلك المرفق. وكما فعلت الأمم المتحدة في حالات أخرى سابقة، تحث المنظمة على التحقيق في هذه المزاعم وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة.

٥٣ - وتواصل البعثة رصد الحالة في مخيم أشرف بمحافظة ديالي. وفي الأشهر الماضية، لم تبذل قوات الأمن العراقية أي محاولات أخرى لنقل أعضاء حركة مجاهدي خلق الإيرانية المقيمين في المخيم. ورغم عدم اندلاع أعمال عنف ذات أهمية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فلا تزال أجواء التوتر وعدم الثقة سائدة بين الجانبين مع تعاون محدود فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات والإمدادات في المخيم.

٥٤ - والبعثة، إذ تؤكد مجددا حق حكومة العراق في ممارسة سلطتها على مخيم أشرف والالتزام الواقع على سكان المخيم باحترام قوانين الحكومة العراقية وسلطتها احتراما كاملا، تواصل من جهة أخرى أنشطة الدعوة الرامية إلى تمكين سكان المخيم من الوصول دون عوائق إلى السلع والخدمات ذات الطابع الإنساني، وإعمال حقهم في الحماية من التشريد الجماعي التعسفي أو الإعادة إلى الوطن بالإكراه وهو ما يمثل انتهاكا لمبدأ مقبول عالميا هو عدم الإعادة القسرية. وتظل البعثة على التزامها بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل مقبول لهذه المشكلة.

الأمن والمسائل التشغيلية واللوجستية

الأمن

٥٥ - لا تزال الجماعات المعادية تبرهن على تصميمها وعزمها حيث شنت هجومين كبيرين بالقنابل نُفذا في بغداد في أوائل شهر نيسان/أبريل وسلسلة من الهجمات في جميع أنحاء العراق تسببت في سقوط مئات المصابين. وأعلن تنظيم القاعدة في العراق مسؤوليته عن

الهجمات التي شُنت على سفارات في بغداد واستهدفت أحياء سكنية في مناطق تسكنها أغلبية شيعية في العاصمة في أوائل نيسان/أبريل. وقد أسفرت هذه الهجمات مع الأسف عن مصرع موظفة وطنية من موظفي الأمم المتحدة وابنها، كانا يعيشان خارج المنطقة الدولية في بغداد. وتتعرض المنطقة الدولية لهجمات متفرقة بنيران غير مباشرة، وكذلك مطار بغداد الدولي الذي يوجد فيه حضور دائم للبعثة. وورد أن تنظيم القاعدة في العراق أكد مجددا عزمه على مواصلة حملة أعمال العنف التي يشنها على السلك الدبلوماسي والسفارات والمنظمات الدولية في العراق.

٥٦ - ويشير تقييم الحالة الأمنية العامة في العراق إلى هشاشتها. وظل معدل وقوع الحوادث في معظم مناطق العاصمة مستقرا طوال شهر نيسان/أبريل. وبعد طفرة قصيرة الأمد في عدد الحوادث المبلغ عنها أثناء فترة الانتخابات، انخفضت المعدلات طوال الشهر المذكور لتستقر عند المستوى الملاحظ قبل ٧ آذار/مارس. ولم يُلاحظ في بغداد حدوث أعمال عنف خطيرة ذات صلة بإعلان للنتائج الأولية للانتخابات في ٢٦ آذار/مارس. بيد أن استهداف مسؤولي الحكومة العراقية وكبار ضباط الأمن العراقيين وأعضاء مجلس الصحوة، علاوة على مواطنين بارزين، مستمر بلا هوادة.

٥٧ - ويبدو أن الحوادث التي يشهدها الشمال قد انتقلت إلى أحياء الموصل الخارجية نتيجة للعمليات الأمنية المنفذة في المدينة منذ انتخابات آذار/مارس. ولا تزال قوات الأمن العراقية هدفا أثيرا للهجمات المنفذة في الموصل بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، في رد انتقامي على عمليات أمنية سابقة إضافة إلى عملية ''جدار نينوى'' الأمنية الأخيرة. واستمرت العمليات الأمنية الجارية في المدينة في ردع الهجمات المحتملة، ويبدو أن هذا الأمر ساهم في انخفاض الحوادث المبلغ عنها عموما. بيد أنه من المتوقع أن يستمر تنفيذ الأنشطة الحالية حيث أن كلا من تنظيم القاعدة في العراق والجماعات المرتبطة به يحاول المحافظة على معاقله المتبقية في الإقليم.

٥٨ - وما برحت المناطق الشمالية الوسطى من العراق تشهد حوادث تدور وقائعها حول كركوك. ولا يزال التوتر قائما إلا أنه لم يعد الحدث الرئيسي على الساحة منذ إجراء الانتخابات. وتظل قوات الأمن العراقية الهدف الرئيسي للهجمات المنفذة في المناطق الواقعة داخل مدينة كركوك وما حولها، وهو ما يُعزى في المعتقد إلى تزايد حضورها في الوقت الذي تواصل فيه قوات الولايات المتحدة في العراق انسحابها. وقد حدَّ تزايدُ العمليات الأمنية بعد شهر آذار/مارس من أغلب التحركات والأنشطة المعتادة لجماعات المعارضة المسلحة في هذه المناطق. ولا توجد الآن، بعد انتهاء الانتخابات، أية مؤشرات واضحة عما ستكون عليه

الحالة الأمنية في كركوك، غير أنه يرجح أن التوتر القائم بين العرب والأكراد بسبب التنازع على ملكية المدينة سيمتد إلى ما بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. وإضافة إلى الهجمات المعتادة على قوات الأمن العراقية في هذه المناطق، كانت هناك حسب التقارير طفرة في عدد الهجمات على أعضاء مجلس الصحوة بسبب تركيز المتمردين على استهداف رفقائهم السابقين الذين اختاروا جانب الحكومة.

٥٩ - وظلت قوات الأمن العراقية في هذه الفترة هدفا لهجمات عنيفة في الرمادي والفلوجة، بما في ذلك عدد من الهجمات الانتحارية شُن على أقسام الشرطة العراقية والمدنيين في منطقة مدينة الرمادي.

٦٠ - واتبعت الأنشطة في جنوب العراق الاتجاهات التي سبق الإبلاغ بها، حيث وقعت غالبية الهجمات حول الحلة في شمال محافظة بابل. ويعد استهداف المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقادة قوات الأمن العراقية وأعضاء ''مجلس الصحوة'' محور التركيز الأساسي لهذه الهجمات. ويظل معدل الحوادث الواقعة في البصرة منخفضا.

العمليات واللوجستيات

٦١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، أنهت البعثة بنجاح التقييم التقني للخدمات المعمارية والهندسية المتعلقة بتصميم مجمع مقر الأمم المتحدة المتكامل المزمع بناؤه في بغداد، وذلك في ظل تنسيق وثيق مع إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الشؤون الإدارية، ومكتب الشؤون القانونية. وقد جرى توقيع العقد، والتصميم جار على نحو ما ينص عليه العقد المذكور.

٦٢ - وبالنظر إلى خطط السحب التدريجي لقوات الولايات المتحدة في العراق وما يستتبعه ذلك بالضرورة من انخفاض قدرتها على توفير الدعم الأمني واللوجستي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن البعثة عملت بالتوجيه والمشورة المقدمين إليها من فريق يُعنى بالتخطيط مكون من عدة إدارات في مقر الأمم المتحدة، فبدأت الإجراءات اللازمة لكفالة وضع ترتيبات بديلة مناسبة، بما في ذلك نشر المزيد من العتاد الجوي التابع للأمم المتحدة. وستُدرج التكاليف الإضافية الناجمة عن ذلك في مشروع الميزانية لعام ٢٠١١. وأود أن أشدد على الأهمية الحاسمة لمثل هذا الدعم اللازم للحفاظ على الأوضاع حتى يتسنى للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مواصلة القيام بدورهما وتوسيع نطاقه لمساندة الشعب العراقي. وفي حالة ثبات الموارد على ما هي عليه دون زيادة، فسيكون من اللازم على الأرجح خفض وجود الأمم المتحدة في الميدان، مع افتراض عدم تغير الأنماط الأمنية.

رابعا – ملاحظات

٦٣ – كانت الانتخابات الوطنية لمجلس النواب دليلا ساطعا على تصميم الشعب العراقي على ممارسة حقه الديمقراطي في التصويت وانتخاب حكومة توجه مستقبل البلاد في السنوات الأربع المقبلة. وأدلى الملايين في جميع أنحاء العراق بأصواتهم في عملية انتخابية اتسمت باتساع قاعدة المشاركين فيها وشمولها. وفي الفترة السابقة للانتخابات وفي يوم التصويت، كان هناك عدد قليل نسبيا من أحداث العنف واتجه إلى صناديق الاقتراع عدد كبير من الناخبين. وأود أن أشيد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لما قامت به من عمل لتنظيم هذه الانتخابات على نحو يتسم بالمهنية ويبرهن على تحسن قدرتها على إجراء انتخابات على الصعيد الوطني. وتستحق قوات الأمن العراقية الثناء أيضا لبذلها قصاراها من أجل توفير مناخ آمن عموما لإجراء عملية التصويت.

٦٤ – وأنه ليسرني أن الأمم المتحدة تمكنت من توفير مساعدة تقنية قيمة إلى المفوضية العليا وإسداء مشورة الخبراء إليها. وقد قامت الأمم المتحدة، كما فعلت منذ عام ٢٠٠٣ في ثلاث انتخابات واستفتاء دستوري، بتقديم المساعدة في صياغة تشريعات انتخابية رئيسية، ووضع قواعد وأنظمة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وفي توعية الجمهور. وأود كذلك أن أوجه الشكر إلى أعضاء السلك الدبلوماسي العاملين في العراق الذين راقبوا العملية، ومنهم الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أشيد أيضا بالاهتمام الشديد الذي أبدته جماعات المجتمع المدني العراقية بإجراء الانتخابات الوطنية.

٦٥ – وكما لوحظ، تخضع كل الشكاوى المقدمة بشأن الانتخابات لعملية فحص تقوم بها الهيئات الانتخابية والقضائية المختصة، واتُخذ عن طريق عملية قانونية شرعية قرارٌ يقضي بإعادة فرز الأصوات في بغداد. وتساعد البعثة المفوضية العليا في وضع بروتوكولات وإجراءات واضحة لكفالة فرز الأصوات بشكل يتسم بالشفافية والكفاءة. وإنني أحث جميع الكيانات السياسية ومؤيديها على قبول نتائج عملية فرز الأصوات إثر انتهائها. كما أدعو جميع الأطراف المعنية إلى التحلي بالصبر وممارسة ضبط النفس ريثما تنتهي عمليات النظر في الشكاوى والطعون المتعلقة بها ويجري التصديق على نتائج الانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية العليا.

٦٦ – وستكون الأشهر المقبلة مرحلة حاسمة بالنسبة للعراق حيث يُتوقع أن تشهد تكثيف المفاوضات الجارية لتشكيل حكومة جديدة. ولن يكون استمرار عملية مطولة لتشكيل الحكومة في صالح الشعب العراقي. ولذلك، فإنني أحث الزعماء السياسيين على التحرك بسرعة والعمل معا متحلين بروح الوحدة الوطنية من أجل بناء حكومة جامعة ومتلاحمة،

وكفالة مرور المرحلة الانتقالية بسلام. فهذه هي المسؤوليات التي تأتي بها الديمقراطية وتقع على عاتق جميع الكيانات السياسية، ولا سيما تلك التي كسبت أكبر عدد من المقاعد البرلمانية. وتفاديا لإضاعة الوقت، أشجع جميع الكتل السياسية على الدخول في مفاوضات تتناول عملية تشكيل الحكومة تزامنا مع الانتهاء من العملية الانتخابية الرسمية. وفي ذلك الصدد، أرحب بالنداء الذي أصدره مجلس الرئاسة في العراق، في بيانه المؤرخ ٤ أيار/مايو، وطلب فيه إلى جميع الأحزاب السياسية أن تعجل بتشكيل الحكومة استنادا إلى نتيجة الانتخابات. وإنني مقتنع بأن تشكيل الحكومة لا بد أن يظل عملية سيادية يملك العراقيون زمامها وتخلو من التدخل الخارجي. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة إذا طلبت إليها الأطراف المعنية ذلك.

٦٧ - وسيتعين على الحكومة الجديدة بعد تشكيلها أن تواجه تحديات كبرى تشمل المصالحة الوطنية، وتسوية المسائل المعلّقة بين العرب والأكراد، وتقاسم الموارد الطبيعية، والمسائل الدستورية، والإدارة الحكومية الفعالة، وحقوق الإنسان، والمشردين داخليا واللاجئين، وإعادة البناء والتنمية. والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري يواصلان تقديم المساعدة في المجالات المذكورة كافة، إلا أن الشعب العراقي هو الذي يتعين عليه في نهاية المطاف إيجاد تسوية لهذه المسائل. ويتمثل التحدي في تعزيز المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة ومنع الجماعات المسلحة وغيرها من العناصر المفسدة من استغلال الأوضاع.

٦٨ - وتظل العلاقات بين حكومة كردستان الإقليمية وحكومة العراق عاملا مهما من عوامل الاستقرار السياسي في البلد. وترك المسائل المعلّقة دون حلها، ومنها الحدود الإدارية والسيطرة على الموارد النفطية وحقوق الأقليات وغيرها من المسائل محل الاهتمام المشترك، سيكون له أثر سلبي مستمر على الحالة السياسية والأمنية في شمال العراق. وبناء على ذلك، يصبح استمرار الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز الحوار أمرا حيويا. ويُذكر على الأخص أن محادثات عُقدت مؤخرا من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى التي تدعمها البعثة تناولت تيسير التعاون في محافظة نينوى، وهي خطوة إيجابية نحو تحقيق هذا الهدف. ومن شأن هذه المبادرات أن تساهم أيضا في جهود أعم تُبذل للتشجيع على تحقيق المصالحة الوطنية الدائمة.

٦٩ - وكما يتبين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة العمل الإنساني في العراق لعام ٢٠١٠، فإن التحول التدريجي نحو التنمية الأطول أجلا لا يزال يدعم جهود تحقيق التعافي والتنمية بشكل مستدام في المجتمعات المحلية الضعيفة. وتبين وثيقة إطار المساعدة الإنمائية، التي وقعت في ١١ أيار/مايو، التضامن الذي يبديه المجتمع الدولي وحكومة العراق

لكفالة تجسيد الأولوياتِ الإنمائية المنصوص عليها في الوثيقة رؤيةً مشتركة للتنمية البشرية والاقتصادية. وإنني على ثقة من أن برنامج العمل هذا الذي يتخذ الشعب محورا لتركيزه سيحظى بقبول الحكومة الجديدة وسيسترشد به المجتمع الدولي والأمم المتحدة والحكومة في عملية التنفيذ. وانطلاقا من روح الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان باريس، أعتقد أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتوائم مع الخطة الإنمائية الوطنية سيكون محفلا هاما لدعم رؤية العراق الجديدة لمستقبله.

٧٠ - وجدير بالذكر أن المهلة الزمنية لتخصيص الأموال في الصندوق الاستئماني للعراق المنشأ في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتابع لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ستدخل في أشهرها الأخيرة. وتستمر المناقشات بشأن آلية جديدة للتمويل علاوة على المبادرة الحكومية الرامية إلى وضع الإطار اللازم لإنشاء آلية للتمويل المشترك. وإنني أتطلع إلى تحقيق تطور إيجابي فيما يتعلق بأساليب تنسيق هذين الموردين. وأود أن أشدد أيضا على أن فريق الأمم المتحدة القطري، إذا أريد له أن يدعم الأولويات الإنمائية المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج المستمرة للاستجابة الإنسانية، سيحتاج حتماً إلى المزيد من الموارد من الدول الأعضاء.

٧١ - وسيكون التعاون الإقليمي أيضا أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في العراق. وبناء على ذلك، أحث حكومة العراق وجيرانه على السعي إلى تسوية جميع المسائل مثار الخلاف بينها، بما فيها المسائل البرية والبحرية والعودة الآمنة للاجئين. وأشجع على تسوية المسائل العالقة لتمكين العراق من استعادة مركزه الدولي وفقا لأحكام القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وإنني آمل أن يبذل العراق جهودا منسقة للوفاء بشكل سريع بالتزاماته بموجب الفصل السابع، بما فيها تلك المتعلقة بالكويت. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على توليد زخم إيجابي في مجلس الأمن عند استعراضه للولايات المتعلقة بالعراق والمنشأة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وذلك بناء على تقريري المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

٧٢ - وما برحت الأمم المتحدة ملتزمة بتنفيذ ولايتها وفقا لأحكام القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)، إلا أن العراق لا يزال بالنسبة للمنظمة منطقة عمليات تسودها ظروف بالغة التعقيد. وفي هذا السياق، فإن ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم كان ولا يزال شاغلي الرئيسي. وأود أن أعرب عن امتناني لعدد من الدول الأعضاء التي تواصل تقديم الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق.

٧٣ - وبالنظر إلى السحب المقرر لقوات الولايات المتحدة في العراق، تعكف البعثة حاليا على الاستعداد للمستقبل وتنظر في ترتيبات بديلة لكفالة تلبية احتياجاتها من الموارد في مجالي الأمن واللوجستيات. ومن الأساسي، لتحسين قدرة الأمم المتحدة التشغيلية، أن تزيد الدول الأعضاء من الموارد التي تقدمها للمنظمة زيادة كبيرة، إذا أريد للأخيرة أن تحافظ على أنشطتها في العراق أو أن تكثفها.

٧٤ - وأود أن أوجه الشكر إلى ممثلي الخاص، آد ملكرت، وموظفي البعثة الوطنيين والدوليين على السواء، إضافة إلى موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لالتزامهم جميعا وتفانيهم في تقديم المساعدة إلى حكومة العراق وشعبه لإعادة بناء الدولة، وذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة.